

(١) القوانين والأنظمة:

- (أ) قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧
(ب) قانون بشأن تعديل المادة ٦٠ من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦
(ج) قرار حكومي مقرون بالارادة المطاعة بشأن استيفاء اعشار الكروم بمقاطعة السلط
(د) قانون موضوع تعديلا للمادة ٩٦ من قانون الموظفين
(هـ) قانون موضوع ذيل لقانون التفتيات والسفريات
(و) مشروع قانون ضبط التعامل بين التجار والفلاحين
(ز) قانون بتخصيص مرتب العزل للمرحوم السيد احمد عبد المهدي
(ح) نظام بمقتضى قانون الماديات
(ط) نظام مأموري الاجراء
(ي) نظام بمقتضى قانون النقل على الطرق
(ك) خاص حول منع نفثي وانتشار الوباء البقري على حدود المنطقة الشمالية
(ل) نظام موضوع استنادا للمادة الثالثة من الذيل الثاني لقانون تشكيلات المحاكم

(٢) بلاغات رسمية (صادرة من رئاسة النظار النخبة):

- (١) ترفيع ضابط (ب) ضريبة التمتع (ج) اجازة (د) رسوم مرورية جسر النبي
(هـ) مصادرة النقود الذهبية (و) الزيارات (ز) النزوات والوقائع (ح) تفتيات (ي)
التفتيات والسفريات
قانون بشأن استبدال ذيل ضريبة الاراضي المنشور في العدد ١٥٣ من الجريدة الرسمية
اعلان مالي بشأن باقي التبع ، اعلان من اللجنة المالية للبطريركية الارثوذكسية ، تفتيات
بشأن بلات انتخاب المواقع لابنية جديدة للحكومة ، اعلانات ، قرارات امهال
جداول صحبة

صحبة

٤ - ١

٤

٥ - ٤

٥

٦ - ٥

٧ - ٦

٨ - ٧

٨

٨

٩ - ٨

٩

٩

١٣ - ٩

١٣

١٩ - ١٣

المشرق العربي

العدد الرابع

الجريدة الرسمية لحكومة سوريا

وسيلة ١٥٠٠ / ١٠ / ١٩٢٧

العدد ١٥٦ / ١٠ / ١٩٢٧

القوانين والأنظمة

- «قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧»
بما انه مرغوب فيه تعديل قانون اصول المحاكمات
الجزائية لتحسين سير العدالة فقد تقرر وضع لائحة قانونية لهذه
الغاية ورفعها بشكها المثبت ذيل هذا القرار لتسام صاحب
الستور الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق
المالي وضعت موضع التطبيق
«قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧»
المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون تعديل قانون
اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧ ويعمل به اعتباراً من
اول نيسان سنة ١٩٢٧
٢ - تشمل كلمة (المدعي العام) قاضي الصلح في المراكز
التي لم يعين فيها مدعي عام
٣ - لا يعمل باحكام المادتين ٥٠ و ٥١ وذيل المادة ٥١
من قانون اصول المحاكمات الجزائية ويقوم المدعي العام بجميع
وظائف قاضي التحقيق
٤ - يجب ان يوقف كل من اتهم بجنحة مما تم عليها
محكمة بدائية الى ان تجري المحاكمة او يطلق سبيله بكفالة
اذا رأى المدعي العام ذلك موافقاً . يحق للمتهم في الدعاوي
التي يرقض المدعي العام الكفالة فيها ان يستأنف القرار الى
ورئيس المحكمة . يجوز لرئيس المحكمة ان ينقض الكفالة ويأمر
بالقبض على المتهم
٥ - عندما يطلب حضور شخص المطلق سبيله بموجب
كفالة يبلغ الكفيل صورة عن مذكرة الجلب الذي تبلغها
الشخص المذكور واذا تأخر عن الحضور بعد التبليغ يصدر
الامر بالقبض عليه فوراً كما انه يطلب الى الكفيل دفع قيمة
الكفالة
٦ - اذا تأخر الكفيل عن دفع قيمة الكفالة خلال
ثلاثين يوماً من تاريخ طلب دفعها فيجري حبسه لمدة لا تزيد
عن سنة واحدة حسب ما يأمر بذلك رئيس المحكمة اما اذا
قبض على المتهم او سلم نفسه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ
نفيه فيجوز لرئيس المحكمة ان ينزل من قيمة الكفالة على ان
لا تزيد عن نصفها حسب تنسيب و يطلب من الكفيل ان
يدفع الرصيد فقط
٧ - لا يعمل باحكام المواد من ١٩٩ الى ٢٢١ من
القانون المذكور . يحق للمدعي العام في جميع الدعاوي الجنائية
بدون مراجعة قاضي التحقيق وعند ختام التحقيقات
الابدائية عليه ان يصدر امراً اما بمحاكمة المتهم او بمنحه
٨ - يجوز للمدعي العام في دعاوي الخصومة ان
- اذا رأى ذلك مناسباً - ان يؤخذ الشفعة من الكفيل
من قبل احد ضباط الشرطة او الدرك الذي له صلاحية المدعي

نقطة: هذه المحل

العام في دعوة الشهود واجبارهم على الحضور .
٩ - يجب ان تؤخذ شهادة المدعي والشهود في التحقيقات الابتدائية بعد تحلف اليمين سواء اخذها المدعي العام او احد ضباط الشرطة او الدرك .
١٠ - يجب على المدعي العام عند اعطاء القرار في قضية جنائية يسوق المتهم الى المحاكمة ان يحيل اوراق القضية على مدعي الاستئناف العام الذي له ان يصدق على القرار او يغيره او يبيده لاجراء تحقيقات اخرى .
١١ - يجب على المدعي العام عندما يعطي قراراً بمنع محاكمة سواء كان في قضية جنائية او جنحة ان يقدم اوراق القضية الى مدعي الاستئناف العام الذي يجوز له ان يصدق على القرار او يأمر بسوق المتهم الى المحاكمة في المحكمة ذات الصلاحية او يعيد الاوراق لاجراء تحقيقات اخرى .
١٢ - لا يعمل باحكام المادة ٢٤٩ من القانون المذكور .
١٣ - يجوز لرئيس المحكمة ان يعي المدعي العام من الحضور في اي دور من ادوار المحاكمة في الدعوى الجزائية .
١٤ - لا يعمل باحكام المواد من ٢٥١ الى ٢٥٦ من القانون المذكور ويضاف النص الآتي الى آخر المادة ٢٦٧ :
ينبه رئيس المحكمة على المتهم بان الاعتراف في صلاحية المحكمة او في تشكيلها يجب ان يقدم قبل استماع اقوال الشهود ولا يقبل اي اعتراض يقدم في اي دور من ادوار القضية بعد ذلك . اذا قدم اعتراض بقرر المحكمة بعد ان تسمع اقوال المدعي العام في هذه القضية .
١٥ - يجوز لمحكمة البداية قبل فهم الحكم ان تصحح اي خطأ جوهري او تصيف ما غفل ذكره في بيان التهمة او ان تعدل التهمة او تشدها على ان لا يبنى هذا التعديل على وقائع لم يشملها التحقيق الابتدائي اما اذا كان التعديل

والتصحيح يمس بحق المتهم او بالحق العام تؤجل المحكمة القضية لمدة تراها ضرورية .
١٦ - الخطأ والامهال في التحقيقات لا يكونان سبباً لقبول الاستئناف الا اذا رأت المحكمة ان هذا الخطأ والقصور قد يؤدي الى عدم تحقيق العدالة .
١٧ - يدرج النص الآتي بعد المادة ٢٦٥ من اصول المحاكمات الجزائية :
يجب على رئيس المحكمة ان يسأل المتهم في الدعاوى الجزائية :
غير الجرائم التي تستوجب الحكم بالاعدام - والتي ينظر فيها بمحكمة البداية عما اذا كان يعترف بالتهمة المنسوبة اليه او ينكرها فان انكرها او رفض الاجابة ففسر المحكمة في القضية بالكيفية المنصوص عنها في المواد التي تلي وان اعترف بالتهمة فشرح المدعي العام الدعوى وتسير المحكمة في المحاكمة بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ٢٩٦ وما بعدها كما لو كان المتهم حكم عليه بالادانة .
١٨ - على رئيس المحكمة قبل تسجيل الاعتراف بالتهمة ان يتحقق من ان المتهم يفهم تماماً ماهية التهمة ونتيجة الاعتراف بها ويخبره انه اذا كان لا يعترف باي قسم منها فعليه ان يقول ذلك .
١٩ - يستعاض عن المواد من ٣١٣ الى ٣٥٣ من اصول المحاكمات الجزائية بالمواد الآتية :
(١) يجوز للمحكوم عليه في قضية جزائية بمحكمة بدائية ان يستأنف الحكم خلال عشرة ايام من تاريخ صدوره وذلك برفع استئنافه الى قلم محكمة البداية . يجب ان يبين في استئنافه الاسباب الموجبة او تبيين هذه الاسباب في مستندات تقدم الى قلم المحكمة المذكور قلم محكمة الاستئناف خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الادانة .

٧ - يسمع الاستئناف علناً بمقتضى المبدأ الآنف الذكر اذا طلبت المحكمة ذلك او مدعي الاستئناف العام او اذا كان الحكم بالاعدام وفي خلاف ذلك يقرر الاستئناف بغرف المناكرة بدون سماع الفريقين .
٨ - يجوز لمحكمة الاستئناف اذا طلبت بينات اخرى قبل البت في الدعوى ان :
(أ) تسمع شهادة اي شاهد تستنسب سماعها وان تطلب ابراز اية مستندات او
(ب) تطلب الى محكمة البداية ان تسمح هكذا بينة تراها لازمة لاعطاء الحكم في الاعوى بصورة اصح واوفى بطريق الاستئناف .
٩ - (١) يجوز لمحكمة الاستئناف لدى البت في الاستئناف ان تصدق على الحكم الصادر من محكمة البداية وترد الاستئناف او
(ب) تعدل الحكم الصادر من محكمة البداية اما في نوع التهمة المينة او في المواد المطبق عليها الحكم ويجوز لها ان تزيد او تخفف العقوبة وبالاجمال تحكم بما تراه كان واجباً ان تحكم به محكمة البداية بمقتضى البينات التي امامها او
(ج) تفسخ الحكم وتعيد الدعوى الى محكمة البداية لسماعها مجدداً بموجب تعليمات تراها ضرورية . لا تقيد محكمة البداية بسماع البينة التي نعمتها سابقاً ولكن يجوز لها ان تستعمل مذكرات المحاكمة السابقة وان تسمع بينة اخرى كما يقتضي ما لم تأمر محكمة الاستئناف بخلاف ذلك او
(د) تقبل الاستئناف وتفسخ الحكم او
(هـ) تقبل الاستئناف وتفسخ الحكم الصادر من محكمة البداية ببراءة المتهم وتحكم عليه بناء على البينات الموجودة لدى المحكمة تشكل جرماً كان يجب الحكم عليه ويصدر امرأ بالقبض على المحكوم عليه .

تقدم محكمة البداية الى محكمة الاستئناف طلب الاستئناف ولائحته - اذا قدمت - واساس الاجراءات وجميع المستندات التي ابرزت في المحاكمة .
(٢) - اذا اصدرت محكمة البداية حكماً بالاعدام او بعقوبة اراهية لمدة لا تقل عن خمس سنوات تقدم المحكمة جميع المستندات والبيانات الى محكمة الاستئناف وتعتبر دعاو كده مستأنفة من قبل المحكوم عليه سواء قدم او لم يقدم لائحة استئنافية بذلك .
(٣) - اذا اقتضى تقديم طلب الاستئناف وقدم حسب الاصول ولم تقدم اسباب الاستئناف يجوز للمحكمة مع ذلك ان تسمع الاستئناف وتحكم بما تراه عادلاً بحسب الظروف .
(٤) - يجوز للمدعي العام ان يستأنف الاحكام الجزائية الصادرة من محكمة البداية بموجب طلب استئناف يرفع الى محكمة البداية خلال شهر من تاريخ صدور الحكم كما انه يجوز للمدعي الاستئناف العام ان يستأنف الاحكام الجزائية الصادرة من محكمة البداية بموجب طلب استئناف يرفع الى محكمة البداية او محكمة الاستئناف خلال شهرين من تاريخ صدور الحكم .
(٥) - لا يجوز للمدعي الشخصي ان يستأنف حكم البراءة ولكن يجوز له وللحكوم عليه ان يستأنف قرار الدعوى الشخصية للاسباب التي يجوز فيها الاستئناف في الاحكام الحوقية .
(٦) - لا يطلق سبيل المحكوم عليه بجمحة بكفالة ريثما يتم الاستئناف ولكن يجوز لرئيس محكمة الاستئناف او رئيس محكمة البداية ان يقبل الكفالة اذا رأى ذلك لا يخل بسير العدالة كما انه يجوز له في جميع الاوقات ان يلقي الكفالة ويصدر امرأ بالقبض على المحكوم عليه .

عنه اذا كانت هذه البنات تهر ذلك
١٩٢٦ - ١٣ - ٤

«عبدالله»

المستتر العام قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار
مخازن المعارف حسام الدين حسن خالدا في الهدى
مدير المعارف مدير النافذة محافظ الآثار
الاديب وعبه عبد الرحمن العربي رضا توفيق

قانون بشأن تعديل المادة ١٠ من قانون الجمارك
والمكوس لسنة ١٩٢٦

لما كانت المادة الستون من قانون الجمارك والمكوس لسنة
١٩٢٦ قد نصت على التحقيق لناظر المالية ومدير المكوس بعد
موافقة المجلس التنفيذي ان يجتبا المحررين والمشتريين
والمساعدين على ضبط اية قضية جركية مكافاة لا تزيد على الخمسين
بالمائة من قيمة الجوار المتحصل

ولما كان استحصل موافقة المجلس التنفيذي على منح
تلك المكافآت يستدعي لتطويل الغايات والتأخير في صرف
المكافآت الى مستحقها بالسرعة التي تتطلبها المصلحة
فقد تقرر تعديل المادة الستين من قانون الجمارك والمكوس
على الشكل الدارج ذيل هذا القرار ورفع المقام صاحب السمو
الملكي امير البلاد المعظم تعني اذا اقترنت بالتصديق التالي
وضعت موضع التطبيق

لائحة قانونية في شأن تعديل المادة ١٠ من قانون الجمارك
والمكوس لسنة ١٩٢٦

المادة الاولى - يخصص بمقتضى هذا القانون (١) قانون تعديل
المادة ١٠ من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦
المادة الثانية - يخصص بمقتضى هذا القانون (٢) قانون الجمارك

والمكوس لسنة ١٩٢٦ كما يلي :

«يجوز للتدبير بعد اخذ موافقة ناظر المالية منح المحررين
والمشتريين والمساعدين على ضبط اية قضية جركية بموجب
نصوص هذا القانون مكافاة لا تزيد على خمسين بالمائة من قيمة
الجوار المتحصل عن تلك القضية بشرط ان لا تجاوز المكافاة
نائة جنيه للشخص الواحد من كل قضية

المادة الثالثة - يعين هذا القانون نافذا من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية ١٣ - ٤ - ١٩٢٧

عبدالله
المستتر العام قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار
مخازن المعارف حسام الدين حسن خالدا في الهدى
مدير المعارف مدير النافذة محافظ الآثار
الاديب وعبه رضا توفيق

قرار حكومي بمقتضى بالارادة المطاعة بشأن استيفاء
احشاش الكروم بمقاطعة السلط

بما ان مجلس النظار كان قد قرر بتاريخ ٢٠ - ٩ - ١٩٢٧
رقم ٢٤٧ ان تعي اعشار الكروم في السلط على اصول الثلاث
وان تعزي معاملته على اساس مقادير الاحشاش المذكورة في
السنوات الثلاث التي تلت قبل سنة اصدار ذلك القرار
وبما ان العمل لا يزال جاريا بتلك السنة على الاصول
المذكورة في استيفاء اعشار الكروم في مقاطعة السلط وقد طبقت
هذه الاصول ايضا في سنة ١٩٢٦ استنادا لقرار مجلس النظار
رقم ١٥٤ تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦

ولما كانت المالية تحمضت انها تحيد ان يحل العمل
بجارية على الوبة الذي اتفق في السنين السابقة منحت على ذلك
على الاقتراح الذي يندى بموجب توحيد العمل بجارية العمل

وقبول الاصول المتطورة بصورة تدريجية

قد تقرر بعد المذاكرة تأييد قرار مجلس النظار رقم ١٥٤
بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ والاستمرار على اتباع المعاملة
التي اتبعت في السنين السابقة في استيفاء اعشار الكروم في
مقاطعة السلط ورفع هذا القرار لمقام صاحب السمو الملكي
امير البلاد المعظم لاقتراءه بالتصديق السامي

٢١ شوال ١٣٤٥ و ٢٤ - ٤ - ١٩٢٧ «عبدالله»
قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار

حسام الدين حسن خالدا في الهدى
مخازن المعارف السكرتير العام مدير الخزينة
رضا توفيق عارف المعارف
الاديب وعبه

قانون موضوع تعديلا للمادة ٩٦ من قانون الموظفين
لما كان يوجد بعض التباس في المادة ٩٦ من القسم
الرابع من قانون الموظفين فقد تقرر تعديلها على الشكل المثلث
ذيل هذا القرار ورفع المقام صاحب السمو الملكي امير البلاد
المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق
لائحة قانونية موضوعة تعديلا للمادة ٩٦ من قانون الموظفين
المادة الاولى - تعدل المادة ٩٦ من قانون الموظفين
كما يلي :

« اذا شغرت وظيفة بوث او نحية او كف يد شاغلها
يستوفي الشخص الذي عين مؤقتا في محله نصف ادنى مربوط
تلك الوظيفة اعتبارا من تاريخ تعيينه وكيلا لتلك الوظيفة
الشاغرة واذا كان ذلك الشخص شاغلا لوظيفة اخرى ولم يكن
قائما بها اثناء قيامه بمقام غيره فيحق له ان يستوفي علاوة

على ذلك نصف مرتب وظيفته الحالي

المادة الثانية - يعتبر هذا القانون من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية ١٣ - ٤ - ١٩٢٧

عبدالله
قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظار
حسام الدين حسن خالدا في الهدى
مدير النافذة محافظ الآثار السكرتير العام
رضا توفيق عارف المعارف
مدير المعارف
الاديب وعبه

قانون موضوع ذيل لقانون التقييات والسفريات
لما كان قانون التقييات والسفريات لا يتضمن صراحة
تدبير اعطاء الموظفين الذين يتلون من مركز الى اخر بصورة
دائمة مياومات عن الليالي التي يضطرون لتضيبتها خارجا عن
المركز الذي يتلون منه او يتلون اليه

ولما كان الموظف الذي يضطر لتضيبة ليال خارج مركزه
على الصورة الآفة الذكر يصرف نفقات هو في غنى عنها لولم
تقضى المصلحة بقله
فقد تقرر اضافة فقرة على المادة الثانية عشرة من قانون
التقييات والسفريات تصرح للموظفين باستيفاء مياومات عن
تلك الليالي ورفع اللائحة القانونية الموضوعة لهذه الغاية لمقام
صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت
بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق

لائحة قانونية موضوعة ذيل لقانون التقييات والسفريات
المادة ١ - تضاف الفقرة الآتية على المادة الثانية عشرة
من قانون التقييات والسفريات :

نكته: هذه الاصول

« اذا نقل بصورة دائمة لمركز آخر موظف او مستخدم ما واضطر ان يقضي بعض الليالي خارجا عن المركز المتقوله اليه او المتقوله منه ولم ينزل في احدى منازل الحكومة فلموظف او المستخدم الحق في استيفاء مياومة عن الليالي المذكورة بحسب ما هو منصوص عنه في المادة العاشرة »

٢ - يعتبر هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٢١ شوال ١٣٤٥ و ٢٤ نيسان ١٩٢٧

« عبدالله »

قاضي القضاة وناظر العدلية وكيل رئيس النظار

حسام الدين حسام الدين

محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزانة

رضا توفيق عارف العارف

مدير المعارف

اديب وهبه

مشرع

قانون ضبط التعامل بين التجار والفلاحين

سينظر المجلس التنفيذي في المطالبات التي تبدي حول هذا المشروع القانوني خلال شهر قبل الاعلان عنه بانه ابرم نهائيا

بالنظر للحاجة الى وضع مواد لضبط التعامل بين التجار والفلاحين وتبديل استماع البينة فيما يتعلق بهذا التعامل تقرر ما يأتي :

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ضبط التعامل بين التجار والفلاحين لسنة ١٩٢٧)

٢ - تشمل كلمة الفلاح المذكورة في هذا القانون

(البدوي) وكلمة (الاستجار) السلفة وكل سلعة تباع ولا يدفع ثمنها عند استلامها سواء كان ذلك من التاجر الى الفلاح ام من الفلاح الى التاجر

٣ - لا تطبق احكام قانون الرهن المؤرخ في ٩ رجب ١٣٠٤ على التعامل بين التجار والفلاحين

٤ - يجب على كل تاجر يتعامل مع الفلاحين ان يستعمل دفتر اليومية وفاقا لاحكام المادة ٣ من قانون التجار وان يبرزه للمحكمة عند ما يطلب اليه ذلك وعلاوة عن النفقات التي تقيد عادة يجب عليه ان يدون فيه التفاصيل التامة عن كل معاملة استجار او بيع مع الفلاح او رهن او سند تجاري او سند عادي او اي تأمين يتعامل به

٥ - لا يتخذ دفتر اليومية بينة صالحة لاثبات مطالب التاجر ما لم يطبق احكام المادة الخامسة من قانون التجار ويوم كاتب العدل (بمقتضى النظام الصادر في ٥ شعبان سنة ١٢٩٦ و ٢٢ تموز ١٢٩٥) باعمال المأمور المخصص من قبل محكمة التجارة وفاقا لاحكام المادة الخامسة المذكورة

٦ - عندما تقدم دعوى من قبل تاجر يبيع احدا الفلاحين من اجل دين او تنفيذ رهن او سند تجاري او سند عادي او تأمين اخر يجوز للمحكمة :

(أ) ان تقبل البينة التي يقدمها احد الطرفين شخصية كانت ام خطية وذلك بصرف النظر عن الاحكام القانونية المتعلقة باستماع البينة وبصلاحية المدعين والاشخاص الذين يطلبون الشهادة

(ب) اذا وجدت المحكمة بينة صالحة ثبت ان تلك المعاملة كانت قارية ولم يراع فيها الضمير بالنظر الى الظروف التي ادت الى المخازفة فالمحكمة ان تجري المجاسبة بين التاجر والفلاح بشأن تلك المعاملة وان تصرف النظر عن اي رهن

١١ - يلغى ذيل قانون الاجراء المؤرخ في ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٦ بشأن النفقة على المديونين مدة سجنهم ***

قانون بتخصيص مرتب العزل للمرحوم السيد احمد عبد المهدي

لما كان قد سبق للمجلس التنفيذي ان قرر في البند الاول من جلسته الخامسة والستين المنعقدة بتاريخ ١٦-٣-١٩٢٧

ان الماذير التي اوردها ورثة المرحوم السيد احمد عبد المهدي (عضو محكمة عمان البدائية السابق) مقبولة تبرعهم المراجعة في طلب راتب المزدولية من قبل هذا الموظف بوقته

ولما كان المرحوم قد عزل من وظيفته الاخيرة في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٥ واستوفى مرتباته حتى هذا التاريخ الامر الذي يستوجب اعتبار ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ مبدءا لتخصيص

مرتب المزدولية له كما ان راتب التقاعد قد خصص للموما اليه اعتبارا من تاريخ ٢٢-٧-١٩٢٦ مما يجعله ذا حق لتناول

مرتب المزدولية لغاية ٢١-٧-١٩٢٦ ولما كان يستفاد من معاملة مرتب التقاعد الذي خصص قبلا ان مدة خدمة هذا الموظف قد اعتبرت ثلاثين سنة كاملة

وبما ان حكم المادة التاسعة من قانون المزدولين المكين يمنح لمثل هذا الموظف ثلث اخر مرتب تقاضاه كراتب مزدولية وبما ان اخر راتب كان يتقاضاه الموما اليه عبارة عن اثني عشر جنيتها وثلث هذا المبلغ اربعة جننيات

فقد تقرر الموافقة على تخصيص راتب مزدولية قدره اربع جننيات للموما اليه اعتبارا من ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ لغاية ٢١-٧-١٩٢٦ ورفع اللائحة القانونية الموضوعة لهذه

الغاية لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم بحقي اذ افترس بالتصديق العالي وضمت موضع العمل

او سند محرر للامر او سند عادي او اي تأمين او اتفاق يدل على تعهد بذلك وان تنزل عن الفلاح المبالغ التي تزيد عن المبلغ الذي حكمت بانه الحق كما يجوز لها ان تامر التاجر باعادة ما قد كان دفعه الفلاح له زيادة عن المبلغ المحكوم به وان تلقى اي تأمين او اتفاق عمل في هذا الشأن وان تنقحه او تغيره حسبما ذكر انفا واذا كان التاجر قد تصرف بالتأمين تحمك عليه بتعويض قيمته الفلاح

٧ - عندما تقام في المحكمة دعوى من قبل تاجر على احد الفلاحين بتحويل نفقود او تسليم بضائع يجوز للمحكمة ان تستعمل عين الاجراءات المذكورة في المادة السابقة بطلب من ذلك الفلاح ولو كان موعد الاستحقاق لدفع النفود او تسليم البضاعة لم يحين بعده

٨ - عند ما يقدم الفلاح دعوى بشأن اموال غير متقولة زهنتها عند تاجر وبإشراف النظر فيها وفاقا لاحكام المادة السابقة يجوز للمحكمة بناء على طلب الفلاح وتقديمه كفالة تعيينها المحكمة ان تصرف النظر عن الاحكام القانونية المتعلقة برهن الاموال غير المتقولة وتأمير بتوقيف المعاملات الجارية لدى دائرة التسجيل من اجل تنفيذ ذلك الرهن الى ان يفصل في الدعوى المذكورة

٩ - لا يتخذ الرهن او السند التجاري والسند العادي او اي تأمين اخر اعطاء الفلاح الى التاجر بينة صالحة لدى الحاكم الحقوقية او الجزائية ما لم يبين في تلك الوثائق السبب الذي اعطيت من اجله

١٠ - لا يشمل هذا القانون المعاملات التي جرت قبل تنفيذه وليس فيه ايضا ما يمنع التاجر من تحصيل حقوقه نقدية كانت ام عينية اذا كان لديه بينة قانونية لم تلغ بمقتضى احكام هذا القانون

لائحة قانونية بتخصيص مرتب العزل للمرحوم السيد احمد عبد المهدي
المادة الاولى - ينحصر مرتب العزل وقدره اربعة جنيهات في الشهر للسيد احمد عبد المهدي
المادة الثانية - يعطى هذا المرتب اعتباراً من تاريخ نشره
تشرين الثاني ١٩٢٥ لغاية ٢١ تموز ١٩٢٦
١٣ - ٤ - ١٩٢٧ « عبدالله »
قاضي القضاة وناظر العدلية
حسام الدين
محافظ الآثار
رضا توفيق
مدير المعارف
مدير النافذة

نظام في اصول المحاكم صدر بأمر من الامير المعظم
نظام مأموري الاجراء
المادة ١ - يحق لمأموري الاجراء ان يتقاضى اجرة يعينها
رئيس المحكمة على ان لا تزيد قيمتها عن ١٥ قرشاً مصرياً يومياً
وذلك عند ما يضطر الى العمل بعد اوقات الاعمال الرسمية
ويعود دون ان يبيت
٢ - يحق لمأموري الاجراء ان يتقاضى نفقات السفر وفقاً
لاحكام قوانين نفقات السفر اذا قضت عليه اعماله ان يتغيب
عن بيته ليلة واحدة فأكثر علاوة على الاجرة التي تعطى له
بموجب المادة الالفية الذكر
٣ - تستوفى النفقات بموجب هذه النظامات سلفاً من
الحكوم له وتعيد القيمة المذكورة في ضبط الاجراء ويصدق
عليها رئيس المحكمة
« عبد الله »

ناظر العدلية
حسام الدين

« نظام بمقتضى قانون النقل على الطرق »
انا رئيس النظار بموجب السلطة المخولة لي في المادة الخامسة
عشرة من قانون النقل على الطرق قد وضعت النظام الاتي :
يضاف الى المادة الثالثة من الجزء الثاني من التعليمات
الدرجة بموجب الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٩ و ٢٣ من قانون
النقل على الطرق (المنشور في العدد ٣٢ : من الجريدة الرسمية

بتاريخ ١٥ تموز ما يلي :
« يجب ان تلصق الرخصة على السيارة في الاطار المخصص
لها ابان اشتغال السيارة في الطرقات العمومية اما في الدراجات
النارية سواء كان لها مقعد جانبي ام لا فيجب وضع الرخصة
في جانب مسكة اليد اليمنى وفي السيارات الميكانيكية عدان
الدراجات يجب ان توضع الرخصة مواجهة على اسفل الساتر
القزازي الايمن ليتسنى رؤيتها نهائياً من الامام بصورة دائمة
وواضحة سواء في السير او الوقوف
ويجب ان يكون اطار الرخصة من النموذج المصادق
عليه من مدير الامن العام
٣٠ - ٤ - ١٩٢٧
رئيس النظار
حسن خالد ابي الهدي

نظام خاص حول منع تفشي وانتشار الوباء البقري
على حدود المنطقة الشالية
عملاً بالسلطة المخولة لي بموجب المادة ٢٤ من قانون امراض
الحوانات لسنة ١٩٢٦ انا رئيس النظار لمصلحة حكومة شرقي الاردن
أمر بما هو آت :
تضاف المادة الاتية على (النظام الخاص حول منع تفشي
وانتشار الوباء البقري على حدود المنطقة الشالية) الصادر
سابقاً ببلاني رقم ر ن ٣ - ١٢ - ١٩٢٠ بتاريخ ١٩ - ٤ - ١٩٢٧
« لا يزال استيراد جميع المواشي ممنوعة جاتها من سوريا
ممنوعاً »
١٧ - ٤ - ١٩٢٧
وكيل رئيس النظار
حسام الدين

نظام بمقتضى قانون الماديات
استناداً للصلاحيات المخولة للمجلس التنفيذي في المادة
السابعة من قانون الماديات المؤرخ في ٢٢ تموز ١٩٢٥ والمنشور
في العدد ١١٣ من الجريدة الرسمية (تقرر تعديل المادة الثالثة
من (نظام تصاريح وتذاكر جرش وبترا) المؤرخ في ١٧ كانون
الثاني ١٩٢٧ كما يلي :

المادة ٣ - يجوز الحصول على تذاكر جرش وبترا في
القدس من اية وكالة للسائحين وفي عمان من قبل قيادة الجيش
والزوار الذين يقدون للمنطقة من مصر عن طريق العقبة
يحصلون على التذاكر من حاكمية عمان (ويجوز ايضا الحصول
على تذاكر لزيارة جرش من مهندس الآثار المقيم فيها)
٢ ذي القعدة ١٣٤٥ و ٤ مارس ١٩٢٧

بلاغات رسمية
« صادرة عن رئاسة النظار التنفيذية »
ترفع ضابط
تفضل صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم بالمرافقة

نكته احد الدول

على انهاء قائد الجيش العربي برفع الالزام الثاني السيد عبد الرحمن الملاوي الى رتبة ملازم اول بالنظر لانتهاء هذا الضابط مدة سنتين ونصف في الخدمة ككلازم ثاني

خبرية التمتع

قرر المجلس التنفيذي في البند الثامن من جلسته الرابعة والسبعين المنعقدة بتاريخ ٤ - ٥ - ١٩٢٧ ان يعطى لاعضاء اللجان المكلفة بتدقيق الاعتراضات التي تقع على ضريبة التمتع اجرة يقدرها ناظر المالية بنسبة عدد القضايا التي تعرض عليهم للتدقيق فيما على ان لا تتجاوز ثلاثة جنيهات لمن قام بهذه الوظيفة في المقاطعات وخمسة جنيهات لمن قام بها في عمان ٥ - ٥ - ١٩٢٧

اجازة

صدرت الارادة المطاعة بالموافقة على ما التمسه جناب المستشار القضائي المستر سبتون لمنحه اجازة اربعة شهور ونصف بتبدي من اواسط شهر اب القادم يقضيا في انكادرا

رسوم مرورية جسر النابي

تابعا لبلاغ رقم ١٣ - ٣ - ١٦٣ بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٢٧ ارجو ان تقرأ جملة (دواب الركوب) الواردة في السطر الاول من بلاغي (دواب الركوب الخصوصية) اذ ليس هنالك سبب يستدعي اعفاء الدواب التي يستأجرها الموظفون من افراد الاهلين لقاء اجرة معينة من رسوم المرور ٣٠ نيسان ١٩٢٧

مصادرة النقود القديمة

تابعا لبلاغ رقم ر ن ٣١ - ١٣ - ٦٥ بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٢٧ يجب ان يعلم ايضا ان لا بد من ان يختم الذهب من قبل مصلحة المكوس

الزيارات

يستقبل فخامة المندوب السامي لفلسطين يوم الاثنين

الموافق في ٩ - ٥ - ١٩٢٧ رؤساء دوائر حكومة الشرق العربي في الساعة الثانية عشرة وربع في مقر صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم

يعبر تعديلي هذا تبليغا شخصيا لكل من رؤساء الدوائر ١٩٢٧

النزوات والفتاوى

دفعاً للصعاب التي يقاسمها ديوان الرئاسة - واطن سائر دواوين الحكومة ايضا - في تبين اسماء الاشخاص الذين تصل للرئاسة تقارير عنهم من اي نوع كانت (قتل - جرح - غزو الخ) ووقاية امامات هذا الديوان من الاغلاط التي تقع في نقل مثل هذه الاسماء ارجوان يهتم جميع موظفي الحكومة وخاصة الحكام الاداريين في اعطاء الاسم الكامل (اي ان يذكروا اسم الشخص واسم والده واسم عائلته) والي اورد فيما يلي مثالا عن الاختلاف الذي يلاحظ على الدوام في الاسماء ومثالا اخر عن الطريقة التي ارجب باتباعها:

١ - خلف القواز ، خلف الكليب ، خلف الحوران ثلاثة اسماء مختلفة لشخص واحد

٢ - يجب ان يقال بعد الان (خلف ناصر القواز) ان الجري على هذه الحطة سيخفف كثيرا من الشغل الذي يصادف في هذه الشؤون

سيعتني ديواني في تدقيق كل المعاملات من هذا النوع فاذا لاحظت قصا في التقارير التي ترد اليه متضمنة اسماء لم تقع في كتابتها هذه الحطة فسيعد تلك التقارير لمصدرها ويؤمر اجراء اية معاملة عليها ١ مايس ١٩٢٧

الخبايا

ارجو الى رؤساء الدوائر المركزية ان يرسلوا لديواني

مخبراتهم التي يريدون وضعها - او يتوقعون انها ستوضع - في المجلس التنفيذي على ست نسخ بهذه المناسبة أو لم ان تلاحظوا كثرة اعمال المجلس وترسلوا مثل تلك المعاملات قبل مدة كافية من التاريخ الذي يراد اقرارها فيها ليستطيع المجلس التنفيذي درسا ودرسا وايا ٧ مايس ١٩٢٧

« تعليمات قضائية »

بما ان النظام الصادر بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٢٧ المختص في الدعاوي التي تقام لدى الحاكم النظامية والشرعية وتكون الحكومة او دائرة الاوقاف احد المتداعين فيها قد اجيز كل من مدعي الاستئناف العام ومدعي عام محكمة البداية ورئيس الدائرة التي لها تعلق بالدعوى او اي موظف من الدائرة التي لها تعلق بالدعوى ان يمثلها ويدافع عنها لذلك وضعت الدلية التعليمات الاتية لاجل اقامة تلك الدعاوي ومتابعتها

١ - عند اقامة دعوى في المحلات التي لا يوجد فيها مدع عام يجب على رؤساء الدوائر ان يعطوا وكالة خطية لموظفيهم الموجودين فيها لاقامة الدعاوي ومتابعتها والدخول في القضايا التي تقام على دوائرهم

٢ - تبليغ اوراق الدعوى من قبل المحاكم الى الموظف الوكيل

٣ - في المحلات التي لا يوجد بها مدع عام تقام الدعوى من قبله وذلك بناء على كتاب موظف الدائرة التي لها تعلق

بالدعوى وتجري تبليغات اوراق الدعوى للمدعي العام المحلي وهو يخبر مامور الدائرة بجميع ما يقام من الدعاوي باسم دائرته ويطلب اليه كافة المستندات والاسباب الشبوتية وعلى المامور الموما اليه ان يسلم للمدعي العام جميع الوثائق التي يمكن ان تكون سببا للشبوت وان يخبر رئيس دائرته بجميع ذلك سواء كانت القضية مقامة من الدائرة ام عليها

٤ - عند فصل الدعوى نهائيا يجب على المدعي العام او الموظف الموجود في المحاكمة الصلحية ان يطلب صورة عن الحكم (عدا عن الاعلام الاصيل الذي يبلغ للخصم والصورة التي تحفظ عنده لاجل الاستئناف) وان يرسل هذه الصورة لرئيس الدائرة التي لها تعلق بالدعوى وان يستأنف الحكم اذا كان الحكم ضد الحكومة اما اذا كان لصالح الحكومة فعليه ان يرسل لتبليغه الى المحكوم عليه ومتابعة للتنفيذ

٥ - على مدعي الاستئناف العام ان يخبر بذلك رئيس الدائرة ذات العلاقة في الدعوى الاستئنافية ويطلب منها ما يلزم لمتابعة الدعوى ويخبرها بنتيجة الدعوى الجارية لدى محكمة الاستئناف

٦ - على المدعي العام وكل دائرة تتخذ دفترًا خاصًا للدعاوي التي تقام من قبلها او عليها باسم دفتر (اساس الدعاوي) حسب النموذج الربوط للتمكين من متابعة دعاويها ارجو المضي على هذا المنوال ١ مايس ١٩٢٧

تكملة هذه الاجل

ارجو الى رؤساء الدوائر التي لديها سيارات رسمية
- عندما يستأجرون سيارة - ان يبينوا السبب الذي دعاهم
لذلك بان يذكروا مثلاً ان سيارة الدائرة قيد التصليح ولم
يمكن استعمالها او انما اشغلت من قبل موظف آخر من الدائرة
ولم يكن تأجيل السفر ممكناً .
١٠ مايس ١٩٢٧

قانون

بشأن استبدال ذيل قانون ضريبة الاراضي المنشور
في العدد ١٥٣ من الجريدة الرسمية

١١ كان القانون الذي وضعه المجلس التنفيذي بتاريخ ١٩٧٦، ١٩٧٧ ذيلاً لقانون ضريبة الابدنية والاراضي (المنشور في العدد ١٥٣ من الجريدة الرسمية) لايشمل بنصه المنشور السامي المقصود الذي وضع من اجله

فقد تقرر استبدال الذيل المذكور بالألحمة القانونية
الدرجة ذيل هذا القرار ورفعها لمقام الامارة الجبلية حتى اذا
افترنت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق .

لائحة قانونية في شأن استبدال ذيل قانون ضريبة
الاراضي المنشور في العدد ١٥٣ من المريدة الرسمية
المادة ١ - تستبدل المادتان الاولى والثانية من ذيل
قانون ضريبة الابنية والاراضي بالمادتين التاليتين :

(١) - تعدل المادة السادسة من قانون ضريبة الاراضي والمستقات المورخ في ٦ كانون الاول ١٩٢٥ كما يلي :
 « نزل ضريبة الابنية عن الدور المخصصة لسكن اصحابها الى خمسين بالمائة فيكون معدلها خمسة في المائة من بدل الاجار .
 (٢) - « تباع هذا الذيل اصله فيما يتعلق بـ »

العمل به •

۲۱ شوال ۱۳۴۵ و ۲۴ تیسان ۱۹۲۷

«عبداللہ»

فاضي القضاة وناظر العدلية	وكيل رئيس النظار
حسام الدين	حسام الدين
محافظ الآثار	السكرتير العام
رضا توفيق	عارف العارف
	مدير الخزينة

مدير المعارف

ادیب و ہبہ

اعلان

عملاً بالصلاحيه المخولة اليها في المادة ١٦ من قانون
 رخص بيع التبغ لسنة ١٩٢٧ نعين فيما يلي الاماكن التي
 يعتبر فيها بائعو التبغ من الدرجة الاولى والثانية :
 ١ - يعتبر بائعو التبغ من الدرجة الاولى في الاماكن
 التالية :

٢- يعتبر بائعو التبغ من الدرجة الثانية في الاماكن غير المدرجة في اعلاه .
٧ مايس ١٩٢٧

مدير الجمارك والمكوس،
تبرن

اعلان

ان اللجنة المالية البطريكية الارثوذكسية عملاً بالمادة (٧) الفقرة (١) الحرف (د) من قانون البطريكية لسنة ١٩٢١ ووفقاً للقرار المتخذ بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٢٧ مستعجلة لان تسدد نفقات الانواع الآتية من ديون البطريكية مع

[illegible]

تكملة إلى

مراعاة الطرق والشروط الآتي بيانيها:

١ نوع الدين

السندات والكسبالات الصادرة في فلسطين والقابلة للتنفيذ فيها ما عدا (أ) ما اعطي منها لاي شخص كان يقطن خارج فلسطين او شرق الاردن في تاريخ تحريرها و (ب) ما اعطي منها باسم اي شخص سواء كان او لا يزال عضواً في اخوية القبر المقدس وبشرط ان يكون السند او الكسبالة المقدمة للقبض قد اثبتت لدى اللجنة المالية للبطريركية الارثوذكسية قبل تاريخ هذا الاعلان

٢ طرق التسديد

١ - يحدد رأس المال والفائدة بتاريخ اول ايلول سنة ١٩٢١ اي بتاريخ تشكيل اللجنة على المثال الآتي بغض النظر عما اذا جرى تغيير السند او الكسبالة وعن القيمة التي يكون قد قبل بها السند او الكسبالة عند الاثبات (أ) عند تحديد مقدار القرض الاصلي بمحذف اي مبلغ ادخل في رأس المال الاسمي للسند او الكسبالة كمفائدة مقدمة عند عقد القرض

(ب) يحول مقدار القرض الاصلي من العملة التي دفع بها الى العملة المصرية بالسعر السائد بتاريخ عقده على ان تكون تلك الاسعار هي المتبعة في الحاكم

(ج) تحسب الفائدة بمعدل لا يزيد عن تسعة بالمائة في السنة (د) اذا اضيفت الفائدة الى رأس المال برضاء الدين فتكون الاضافة باعتبار مقدار الفائدة المتأخرة على الباقي من رأس المال بتاريخ الاضافة (على ان يحدد رأس المال طبقاً لاحكام هذه الفقرة) وتحسب الفائدة بالمعدل المتفق عليه على ان لا يزيد هذا المعدل عن تسعة بالمائة في السنة (هـ) اذا اقترضت مبالغ اخرى لتزيد قيمة القرض

الاصلي فتسري عليها الاحكام الواردة تحت الحرف (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ)

(و) تعتبر المبالغ المدفوعة على الحساب لتاريخ اول ايلول ١٩٢١ كانت دفعت من مقدار الفائدة المستحقة على المتأخر من رأس المال بتاريخ الدفع الا اذا كان الدفع قد جرى خصيصاً على حساب رأس المال واذا زادت المبالغ المدفوعة على مقدار الفائدة المستحقة فتعتبر حينئذ تلك الزيادة كانت دفعت من رأس المال ويحدد رأس المال والفائدة بموجب احكام هذه الفقرة ٢ - يجري الخصم الآتي من قيمة المتأخر من رأس المال بتاريخ اول ايلول سنة ١٩٢١ حسبما استقر بموجب الفقرة (١) السابقة الذكر:

السدس: من السندات خلاف السندات لحاملها او السندات التي تحوالت بطريق البيع او غيره

الثالث: من السندات لحاملها والسندات التي تحوالت بطريق البيع او غيره

السدس: من الكسبالات التي لم تحوّل بطريق البيع او غيره

الثالث: من الكسبالات التي تحوالت بطريق البيع او غيره

(٣) جميع المبالغ المدفوعة على الحساب من تاريخ اول ايلول سنة ١٩٢١ لتاريخ التسديد سواء ذكر انها دفعت من اصل رأس المال او الفائدة تعتبر كانت دفعت من اصل رأس المال المتأخر بتاريخ اول ايلول سنة ١٩٢١ حسبما جرى تنزيهه بموجب الفقرة (٢) السابقة

٤ - تدفع فائدة بمعدل اربعة بالمائة في السنة او بالمعدل المقرر في السنة او الكسبالة اذا كان هذا المعدل اقل من اربعة بالمائة في السنة عن المدة الواقعة بين اول ايلول سنة ١٩٢١ لنهاية

الشهر السابق لتاريخ التسديد وتحسب هذه الفائدة على رأس المال حسبما جرى تنزيهه بموجب احكام الفقرتين (٢) و (٣) السالفتين

(٥) يجب ان لا يزيد مجموع الفائدة التي تدفع عند التسديد على قيمة المتأخر من رأس المال بتاريخ اول ايلول سنة ١٩٢١ حسبما جرى تجديده بموجب الفقرة (١) السابقة ٣ شروط التسديد

١ - ان ما عرض في هذا الاعلان يكون خاضعاً لقرار اللجنة بشأن النقطتين الآتيتين او احدهما اذا حصل خلاف بين اللجنة والدائن عليها:

(أ) اذا كان السند او الكسبالة من نوع الديون المينة في المادة (١) اعلاه

(ب) مقدار ما يدفع بموجب طرق التسديد المينة في المادة (٢) عن السند او الكسبالة المنزه عنها في المادة (١) اعلاه اذا لم يقبل الدائن قرار اللجنة في اي هاتين النقطتين فان ما عرض في هذا الاعلان بشأن السند او الكسبالة التي جرت المفاوضة عليها يعد مسحوباً

٢ - ان الدفع بموجب طرق التسوية المعروضة في هذا الاعلان يكون تسديداً لكامل الدين وبراءته من كل تعهد يقرضه السند او الكسبالة

٣ - يبقى ما عرض في هذا الاعلان نافذاً بموجب الفقرة (١) الى ان يصير سحبه باعلان خاص للدائنين او باعلان ينشر في الجرائد

٤ - اذا حدث تناقض بين النص الانكليزي لهذا الاعلان وترجمته الى اية لغة اخرى فان النص الانكليزي

المنشور في الجريدة الرسمية يعد صحيحاً

القدس - ٢٦ نيسان ١٩٢٧

الامضاء: س. س. دافيس

رئيس اللجنة المالية للبطريركية الارثوذكسية

تعليقات

« بشأن لجان انتخاب المواقع لبلدية جديدة للحكومة »

١ - ان انتخاب مواقع لانشاء بلدية جديدة للحكومة يكون من قبل لجان يدعوها الحكام الاداريون ٢ - تشكل اللجان المذكورة من ذوات ثوب عن الدوائر الآتية:

(أ) الادارة العامة (الداخلية)

(ب) الدائرة العامة لها الانشآت المقترحة

(ج) دائرة الصحة

(د) - الاشغال العمومية

٣ - يقدم تقرير اللجنة بشأن الموقع المنتخب للحاكم الاداري لبيان مطالباته وتقديمه بدوره لرؤساء الدوائر المشتملة في اللجنة لتصديقهم على قرار اللجنة ومطالبات الحاكم الاداري ٤ - قبل ان يعرض الحاكم الاداري قرار اللجنة لرؤساء الدوائر المشتملة فيها عليه ان يستحصل على موافقة ناظر المالية على سعر الارض

٥ - على اللجنة ان تسترشد بالامور الآتية عند انتخابها المواقع المذكورة:

(أ) عدم اتجاه طرف البناية نحو الارياح السائدة ويجب ان تكون معارضة لها

(ب) يجب ان يكون طول البناية موازياً للخطوط الطبوغرافية للارض على قدر الامكان

٢٨ - ٤ - ١٢٧

(ج) يجب ان تكون الارض محففة جيداً (ولا يسمح باستعمال الاراضي البصة)

(د) نوع التراب

(هـ) سهولة الوصول لها من الطرق الموجودة

(و) سهولة خروج المياه الفائضة منها

(ز) سهولة جر المياه اليها

(ح) لا يجوز انتخاب موقع ما لانه ذا مناظر جميلة فقط

(ط) يجب الانتباه فيما اذا كان يوجد مستنقعات قريبة

فيها ملاريا او امراض اخرى خطيرة

(ي) يجب الانتباه الى وجوب الوسعة في الارض كي

يكون فسيحة كافية حول البناء لاجل التهوية والتبوير الكافيين

٦ - بعض الامور التي تؤثر على تخطيط البناء هي ما يأتي:

(١) الريح السائدة

(ب) الشمس

(ج) المنازل (طوبوغرافية الارض) -

وفي كثير من الاحوال يكون المؤثر الاكبر في التخطيط

- طوبوغرافية الارض لما لها من العلاقة في كثرة النفقات

او تخفيضها

١٠ مايس ١٩٢٧

رئيس النظار

حسن خالد ابي الهدي

اعلانات

« من مصلحة البرق والبريد والماتف »

يسافر البريد الهوائي الى العراق وبلاد العجم يوم الثلاثاء

من كل اسبوع

تحت مواعيد قبول المراسلات الساعة ٣ بعد ظهر اليوم

المذكور

٢

جرى اتفاق بين هذه المصلحة ومصلحة البريد في سوريا

على تبادل الطرود البريدية رأساً اي بدون ان تمر من فلسطين

وذلك اعتباراً من بدء حزيران المقبل

تقبل الطرود التي لا يزيد وزنها عن عشر كيلو غرامات

والاجور كما يلي :-

عن كل طرد لا يزيد وزنه عن كيلو غرام واحد ١٠٥

مليات

اذا زاد عن كيلو غرام واحد ولم يزد عن ٥ كيلو غرامات

١٢٠ مليا

اذا زاد عن ٥ كيلو غرامات ولم يزد عن ١٠ كيلو غرامات

١٩٥ مليا

لتخذ مصلحة البريد والجمارك الوسائل اللازمة لسرعة

فحص البضاعة وتسليمها الى اصحابها من مكتب البريد صباح

اليوم التالي لوصولها

٤ - ٥ - ١٢٧

مدير البرق والبريد العام

عيد لويس

اعلان صادر من دائرة اجراء اربد

بتاريخ ١٣ شباط ١٩٢٧ وضع في المزايدة العلنية للبيع

كامل النار الكائنة ضمن قصبة اربد ملك حسين وحسن اولاد

احمد السكران من اربد المعلومة الحدود البالغ قيمتها المئنة

ستون جنيا مصرياً الرهونة لدى صندوق مصرف زراعي

اربد وبنتيجة هذه المزايدة تقرر احوالها موقلاً لاسم المصرف

الزراعي في اربد بـ ١٠٦ ثلثون جنيا مصرياً والداوسند الهادة ١٠٦

من قانون الاجراء اقتضى تكرار المزايدة ثانية لمدة خمسة عشر

ايضا اعتباراً من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية فمن يرغب

الاشتراك بهذه المزايدة يجب عليه مراجعة دائرة الاجراء

ودلال البلدية مستصحباً التامينات القانونية ولذا اعلنت الكيفة

اعلان صادر من دائرة اجراء السلط

يكن وضع بالزاد العالي للبيع خمسية وستة وخمسين سها حصة مريم خير

هزيمة وفوزية وفيه وليم اولاد الحاج محمد ابو قورم

من الحينة الكائنة ضمن قصبة السلط القديمة على اسم الحاج

محمد ابو قورم لسجل التملك والمحدودة شرقاً وشمالاً وجنوباً

صاحب ملك وغرباً بستان اللاتين والذي تبين اثناء معاملة

وضع اليد انه قد انشي بارض الحينة المذكورة ساحة سماوية

امام دارين غير انه انقضت المدة القانونية دون ان يظهر طالب

وطيه وبناء على موافقة المحكوم لما رسم المباد السعيد صار وضعهم

بالزاد العالي ثانية لمدة شهر كامل اعتباراً من تاريخ نشر هذا

الاعلان فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة دائرة الاجراء ودلال

البلدية محمد باشطة مستصحباً معه التامينات القانونية على

الاصول

٢٤ نيسان ١٩٢٧

اعلان صادر من دائرة اجراء اربد

بتاريخ ١٣ شباط ١٩٢٧ وضع في المزايدة العلنية للبيع

كامل النار الكائنة ضمن قصبة اربد ملك حسين وحسن اولاد

احمد السكران من اربد المعلومة الحدود البالغ قيمتها المئنة

ستون جنيا مصرياً الرهونة لدى صندوق مصرف زراعي

اربد وبنتيجة هذه المزايدة تقرر احوالها موقلاً لاسم المصرف

الزراعي في اربد بـ ١٠٦ ثلثون جنيا مصرياً والداوسند الهادة ١٠٦

من قانون الاجراء اقتضى تكرار المزايدة ثانية لمدة خمسة عشر

من جنيا مصرياً لنا ووفقاً للمادة ١٠٦ من قانون الاجراء

اقتضى تكرار المزايدة ثانية لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من

تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية فمن يرغب الاشتراك

بهذه المزايدة يجب ان يراجع دائرة الاجراء ودلال البلدية

مستصحباً التامينات القانونية ١ مايس ١٩٢٧

« اعلان ثاني »

« صادر من دائرة تسجيل الاراضي بأربد »

الرقم : ٤٤ ، الموقع : عيده ، الزقاق : العجاردة ، النوع :

ارض ميري ، الحدود : شرقاً ارض محمد الدوس رحيله فاضلة

ورجم شمالاً ارض مرشد بن محمد الزوغة غرباً ارض هريس

الفسايم وهلال ابو رشوان جنوباً ارض خليل الساري

القيصر : ريفه بن سلامة الزوغة ، دوم : ٢٧ ، القيمة : ٢٧

جنه

الرقم : ٤٥ ، الموقع : ام الحيايا ، الزقاق : العجاردة ،

النوع : ارض ميري ، الحدود : شرقاً ارض محمود بندق شمالاً

طريق ، فاضلة ارض اصحاب ملك غرباً سمسار جنوباً حيلة

البادر ، التصرف : ريفه بن سلامة الزوغة ، دوم : ٤٤ ،

القيمة : ١٤ جنه

الرقم : ٤٦ ، الموقع : ام الحيايا ، الزقاق : العجاردة ،

النوع : ارض ميري ، الحدود : شرقاً ارض محمود بندق شمالاً

حيلة فاضلة ارض محمود المذكور غرباً سمسار جنوباً طريق

البادر ، التصرف : ريفه بن سلامة الزوغة ، دوم : ٤٤ ،

القيمة : ٢٧ جنه

الرقم : ٤٧ ، الموقع : ام الحيايا ، الزقاق : العجاردة ،

النوع : ارض ميري ، الحدود : شرقاً ارض محمود بندق شمالاً

حيلة فاضلة ارض اصحاب ملك ، التصرف : ريفه بن سلامة

الزوغة ، دوم : ٢٧ ، القيمة : ٢٧ جنه

الرقم : ٤٨ ، الموقع : ام الحيايا ، الزقاق : العجاردة ،

النوع : ارض ميري ، الحدود : شرقاً ارض محمود بندق شمالاً

حيلة فاضلة ارض اصحاب ملك ، التصرف : ريفه بن سلامة الزوغة ، دوم : ٢٧ ، القيمة : ٢٧

القيمة : ٢٧ جنه

تمكة: جهة الدول

٢٦ جنيه

الرقم : ٤٨ ، الموقع : ام الحيا ، الزقاق المجاورة ، النوع
ارض مري ، الحدود شرق ارض سالم السلامة الزوجية ، شمالا
غيث الحسين ، غربا ارض سليمان السلامة الزوجية ، جنوبا
طريق سلطاني ، المتصرف : رفيق بن سلامة الزوج ، دوام ٢٦
القيمة ٢٦ جنيه

وضم باليزاد العاني كامل قطع الاراضي الخمس المبينة
الحدود والموقع وسائر الاوصاف اعلاه المفروغين بالوفاء الى المفروغ
لها محمود واحد بدق لتأمين دينه بالنظر لانتاج ورثة الفارغ عن
دفع الدين فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة سجل الاراضي
ودلال البلدية في مادبا خلال خمسة واربعين يوما اعتبارا من
تاريخ ١ نيسان مستصحباً تأمينات في المائة عشرة من القيمة
المفنة وعليه صار اعلان الكيفية ١٧ نيسان ١٩٢٧

قرار امهال

صادر من محكمة جنات عمان

لما لم يقبض على سالم بن حسين الدمار من عشرة المباركين
من اهالي العقبة المتهم به قتل المندور مقل قد منح من جانب
رئاسة محكمة عمان مجددا عشرة ايام اعتبارا من تاريخ هذا
الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة . واذا لم يحضر الى
الحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويستقط من
الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء
وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة المدنية كافة مجبورون
على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة
الحجر وتنظم هذا القرار عملا بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من
قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول ٢-٥-٢٧

قرار امهال صادر من محكمة جنات عمان

لما لم يقبض على سالم بن فرج التيهامي المتهم بسرقة بدقية
سعد يوسف فقد منح من جانب رئاسة محكمة عمان مجددا عشرة
ايام اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة
المذكورة . واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد
غير مطيع القانون ويستقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى
ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري
الضابطة المدنية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام
الادعاء العام لاجراء معاملة الحجر وتنظم هذا القرار عملا
بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن
حسب الاصول ٣-٥-٢٧

قرار امهال

صادر من محكمة جنات الكرك

لما لم يقبض على سليمان بن عبد العزيز العقلي من اهالي
الكرك المتهم به قتل عبد العزيز الفلاح فقد منح من
جانب رئاسة محكمة الكرك مجددا عشرة ايام اعتبارا من تاريخ
هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة . واذا لم يحضر
الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويستقط
من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء
وتحجز امواله على ان مأموري المدنية كافة مجبورون على القبض
عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجر وتنظم
هذا القرار عملا بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات
الجزائية واعلن حسب الاصول ٢٨-٤-٢٧

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية
في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع
المتهي في ١٩٢٧ ٤٢ ٤٣٠

المتهي في ١٩٢٧ ٤٢ ٤٣٠
المكان
الطاعون
الحصى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحصى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية
في منطقة شرقي الاردن عن الاسبوع
المتهي في ١٩٢٧ ١٥ ٤٧

المكان
الطاعون
الحصى الصفراوية
الكوليرا
الجدري
التيفوس
التهاب الدماغ الشوكي
الحصى الراجعة
تاريخ التبليغ
« دائرة الصحة »

تفحة: امهال

تكملة من الام

1-1

106